وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جـــامعة محمد بوضياف – المـــسيلة
كلية العلوم قتصادية والتجارة
وعـلوم السير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département de Sciences Economiques

الموضوع:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة

- دراسة حالة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة اللسانس في العلوم الاقتصادية.

تخصص: نقود وبنوك

إعداد الطلبة:
- هجيرة باوني
- حورية شبيشب
- فضيلة بن مخلوفي

إشراف الأستاذ:
د. حمزة طيبي

السنة الجامعية:
2016/2015

سم الله الرحمن الرحيم

قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ

رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ

رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا.)

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية 109

مقدمة

المقدمة العامة

نظرا لأهمية المشروعات المصغرة أخذت معظم الدول تركز الجهود عليها، لاعتبارها منطلقا أساسيا في زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى بتقديم يد العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة.

بالرغم من تلك الاهمية الاستراتيجية التي تقدمها هذه المؤسسات المصغرة على مستوى الاقتصاديات، إلا أنها تعاني العديد من المشاكل والصعوبات أمام تطورها ونموها وعلى راسها طرق تمويلها، مما جعلها تلجأ في أغلب الأحيان إلى المصادر الخارجية، كالاقتراض من البنوك التجارية من أجل الحصول على التمويل الكافي لسد احتياجاتهم المالية .

ومن أجل زيادة الوعي والفهم الجيد للموضوع، والذي يعتبر الشغل الشاغل في المؤسسات المصرفية، رأينا دراستنا تتمحور حول كيفية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف البنوك التجارية، بعد أن اثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصادية.

أولا: اشكالية البحث:

ماهي أهم الطرق المتبعة من طرف البنوك التجارية لتمويل المؤسسات المصغرة؟

(بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة").

ومنه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. إلى أي مدى تساهم المؤسسات المصغرة في التنمية الاقتصادية ؟
2. ماهي نظرة البنوك التجارية لقطاع المؤسسات المصغرة ؟
3. هل القروض المصرفية ضرورية لنمو المؤسسات المصغرة ؟
4. هل تراعي صيغ وأساليب التمويل المصرفية احتياجات المؤسسات المصغرة؟

ثانيا: فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الاشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة فرضيات منها:

1. تساهم المؤسسات المصغرة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية.
2. تهتم البنوك التجارية بالمؤسسات المصغرة لضمان تطورها ونموها.
3. تلعب القروض المصرفية دورا هاما انمو المؤسسات المصغرة.
4. تراعي البنوك التجارية لاحتياجات المؤسسات المصغرة من خلال تطوير صيغ واساليب التمويل.

ثالثا: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف المسطرة التالية :

1. توضيح الدور التنموي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات المصغرة
2. تشجيع أصحاب القرار في مختلف المستويات للاهتمام بهذا القطاع وبالأخص البنوك التجارية
3. تقديم طرق تمويل المؤسسات المصغرة

رابعا: أهمية البحث:

التعرف على المؤسسات المصغرة وتبيان الدور الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي لمعالجة البطالة والفقر.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع:

رأينا معظم الدراسات تتمحور حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإ هماال جانب قطاع المؤسسات المصغرة رغم الدور الفعال الذي تمثله، باعتبارها منطلقا لأغلب المشروعات.

سادسا: المنهج المستخدم:

معالجة الموضوع محل الدراسة قمنا بإتباع:

1. المنهج التحليلي الوصفي: يعتمد على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع المتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة .
2. منهج دراسة حالة : يتعلق الامر بوكالة المسيلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سابعا: خطة البحث:

دراستنا للموضوع كانت من خلال فصلين إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

1. فصل نظري: حول عموميات البنوك التجارية والمؤسسات المصغرة.
2. فصل تطبيقي: يضم دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة.

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره على هذا التوفيق، وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم:"لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ" أحمد (7755) و داود (4198)

نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور: "حمزة طيبي"على كرم إشرافه على هذه المذكرة، فلم نجد منه إلا رحابة صدر وطول صبر ودماثة خلق، وسداد رأي، وتيسير كل صعب كان يعلّنا خانقا، فله الشكر مجددا على فضله المتجدد.

كما نشكر كل من أطرنا و ساعدنا أو شجعنا على الوصول إلى مثل هذا العمل البسيط، بداية بأساتذة قسم العلوم الاقتصادية، وكل عمال وموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

وأخير نسال الله تعالى المزيد من التوفيق و الهداية "وقل رب زدني علما"، "والله يقول الحق وهو يهدي السبيل".

الفصل الأول

ماهية البنوك التجارية وماهية المؤسسات المصغرة

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجار

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة المصغرة

المطلب الثالث : الصعوبات التمويلية للمؤسسات المصغرة

تمهيد:

لقد احتل النظام البنكي التجاري منذ فترات طويلة ، أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، نظرا لاعتباره مركزا هاما في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى قدرته على خلق النقود، بجمع الودائع والمدخرات، إعادة استثمارها، بتقديمها على شكل قروض قصيرة الأجل ومنحها للوحدات التجارية والصناعية والزراعية، من بينها المؤسسات المصغرة، سدا للمتطلباتها من رؤوس الأموال الأصلية، نظرا للدور الذي اصبحت تلعبه في حياة الفرد والمجتمع معا، الأمر الذي اوجب علينا تقديم دراسات حولها.

و على هذا الأساس فقد قسمنا هذا الفصل الأول إلى مبحثين، ففي المبحث الأول مخصص لمعرفة ماهية حول البنوك التجارية بتعريفها، وذكر أهم الوظائف التي تقدمها، وكذا خصائصها.

أما المبحث الثاني فكان يتمحور حول مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة، بتقديم تعريفها مع ذكر أهم الخصائص التي تميزها، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم الصعوبات التمويلية التي تواجها من أجل الإنطلاق في استثمارها.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

إن العمل المصرفي يقوم أساسا على الربط بين اصحاب الفائض المالي، وبين أصحاب العجز المالي، وذلك عن طريق البنك، وسنحاول من هذا المبحث سيتم تبيان مفهوم البنوك التجارية، ونشأتها، ثم سنتطرق الى أهم وظائفها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة وتعريف البنوك التجارية.

أولا: نشأة البنوك التجارية:

عود نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الاخيرة من القرون الوسطى، برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة، الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل إيصالات أول شهادات إيداع بمبلغ الوديعة، ويحصلون على عمولة، وقد لوحظ ان هذه الودائع تلقى قبولا عاما في التداول، وفاءا لبعض الالتزامات، مما جعل أصحابها بعدم تقدمهم لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل نسبة معينة، اما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى المصارف، مما أوحي له بالقيام بإقراضها مقابل الحصول على فوائد، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض لقاء فائدة.[1]

وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة 1401م، وكان يقبل ويخصم الكمبيالات، وأما اقدم بنك حكومي، فقد تأسس في البندقية عام 1587م، باسم *Banc de hapiazza dirialta*.[2]

في عام 1609م انشأ بنك أمستردام [3]، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لمودع أخر، وفي أواخر القرن 19 بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج، أو طريقة الشركة القابضة، وقد اتسع نطاق حركة التركيز بعد الحرب العالمية الأولى معظم الدول الرأسمالية.

ثالثا: تعريف البنوك التجارية

1-التعريف الأول :يعرف قانون النقد والقرض في مادة 90/10 في مادته 114، البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة

1 عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، تطبيقات)**، دار العبث والنشر، جامعة قسنطينة، منتوري، 2000، ص:05.

2 محمد ابراهيم، **تقنيات البنوك التجارية في منح القروض**، جامعة الجزائر، 2002، ص:03.

3 عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص:06.

في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون " وبالرجوع إلى هذه المواد أن البنوك التجارية هي "تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية :

- جمع ودائع الجمهور
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووصفها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها. [1]

2- التعريف الثاني: البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير مخصصة تضطلع أساسا بتلقي الودائع من الأفراد، القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة اساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلع على البنوك أيضا اصطلاح "بنوك الودائع"، وعلى ذلك لا تعبر بنوك تجارية، مالا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب. [2]

3- التعريف الثالث: البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل في السوق النقدي وتطلع اساسا بتلقي الودائع بمختلف انواعها ،كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الاجل. [3]

4- **التعريف الشامل:** البنوك التجارية التي هي مؤسسات مالية او اشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية تتمثل في تلقي الودائع ومنح القروض.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية ومنها الغير النقدية ويمكن تقسيمها الى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

أولا: الوظائف التقليدية:

- والتي تتمثل فيما يلي:

1- قبول الودائع: تعتبر من أهم وأقدم الوظائف، حيث تتلقى البنوك الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إلى أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك، وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية، لمنح القروض وا إنشاء النقود . [4]

---

1 الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:12.

2 أسامة محمد الفولي زينب عوض الله ، **اقتصاديات النقود والتميل**، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2005، ص: 143.

3 العافي إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بنوك والتمويل، جامعة قسنطينة ، 2006، ص:03.

4 الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:13.

2-تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة، بمراعاة مبدئ السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى :

- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها
- **قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصيا، ويستند على سمعة الائتمانية للأشخاص

ثانيا: الوظائف الحديثة:

تكتسي هذه الوظائف طابعا من التجديد، نظرا لاقتحام مجالات جديدة، ترى فيها بقاعها ونموها، إضافة الى الحصول على الأرباح ونذكر منها:

1- تمويل التجارة الخارجية: تلعب دورا هاما في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية، أو التحويلات المستندينة أو العادية.

2- تحصيل الشيكات: تتم بتحصيل الشيكات الواردة من عملائها، عن طريق عملية التحويل الداخلي، أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، باعتبار الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية ساء بالزيادة أو النقصان.

3- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها: هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل، من أهمها الكمبيالة، السند الأدنى، يقوم البنك التجاري بخصمها مقابل عمولة، نتيجة تحويل الأخطار اليها.

4- إدارة محافظ الاستثمار: تقوم البنوك التجارية بشراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، بمتابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.

5- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: ذلك من خلال تحديد الحجم الأمثل لتمويل في إنشاء المشاريع، وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتسبت هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات.

6- التعامل بالعملات الاجنبية: تتم عمليات شراء وبيع العملات الاجنبية عاجلا ام اجلا، وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي.

7- **إصدار البطاقات الائتمانية :** وذلك بالجمع بين مصادر المدفوعات النقدية، بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص الى اخر، ومنح او الحصول على الائتمان، مع العلم أن كل شكل من الأشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان.

8- **القيام بعمليات التوريق:** تتمثل في تحويل الديون، أول الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية الى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في سوق رأس المال وذلك ببيع الدين الى مؤسسات مختصة في إصدار الأوراق المالية. [1]

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية:

من أهم الخصائص للبنوك التجارية لدينا ما يلي:

أولا الربحية: يسعى البنك كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للإرضاء المساهمين وهو ناتج عن الفرق بين الإرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك ولكي يحقق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[2]

ثانيا السيولةتشكل الودائع الجارية الجز ء الأكبر من أموال المودعين المصارف التجارية وهذه الخاصة استوجبت من إدارة المصرف أن تكون قادرة على تلبية سحوبات المودعين في اللحظة التي يطلبون فيها أموالهم المودعة.

– فعلاقة المودعين بالمصرف تجعل طلبهم للاسترداد ودائعهم حالة لا تقبل التأخير أو الانتظار، وفي هذا المجال تشير الكثير من الشواهد في الحياة الاقتصادية أن مجرد تأخير المصرف في تسديد ما يطلبه المودعين بفقد ثقتهم بالمصرف ولربما يساعد ذلك على زيادة السحوبات المفاجئة مم ّا يعرض المصرف إلى الإفلاس وأكثر الشواهد على هذه الحقيقة هو انهيار وا إفلاس" إنترا " في لبنان عام 1966م لم يكن بسبب عجز الميزانية العمومية التي تعكس وضعه المالي ولكن السبب الوحيد هو فقدان السيولة .

– أظف إلى ذلك وساطة المصرف التجاري واستعداده لتلبية طلبات المتعاملين جعله دائما في استعداد للوفاء بالتزاماته من القروض والائتمان.

– وأمان التزام المصرف بهاذين المنهجين جعل سمة السيولة " liquidity" هي إحدى اهم سمات التشغيل في النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية منه بشكل خاص، وقد

1 عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005 ، ص:39.

2 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 39.

ألزمت هذه السمة إدارة المصرف بموجودات تتسم بدرجة عالية من السيولة سواء كانت على شكل نقد جاهز، أو موجودات شبه عائلة قابلة للتحويل إلى نقد جاهز.[1]

ثالثا الأمان: تسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته الى صافي الأصول عن10، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة الرأسمال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، وهذا ما يؤدي به إلى الإفلاس.[2]

يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر عليه أن يتحملها بنفسه بدلا أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس لكل عملية من عمليات التوظيف الأموال البنك بغض النظر عن مصدرها لأن الاموال التي يقترضها سوف تعود اليه في الآجال المتفق عليها، لذى يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل على الثقة التي يوحى بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث قوة المركز المالي، ومدى احترامه لتعهدات وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات هذا ما يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح، وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال. [3]

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة

اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسات المصغرة حول المعايير التي يمكن اتباعها لتعريف المؤسسة المصغرة، وذلك نظرا لاختلاف أهدافها والمناطق التي تقام فيها الأبحاث، ودرجة التفوق الصناعي الذي تتمتع به الدولة المعنية التي سننطلق إليها من خلال هذا المبحث.

1 حمز ة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، مؤسسة الوراق . عمان . ط 1 . 2000. ص: 74.

2 منير ابراهيم هندي، **ادارة البنوك التجارية**، المكتتب العربي الحديث، الإسكندرية ، ط3، 1996، ص: 10.

3 مصطفى رشدي شيخة، " **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي** " الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1998، ص: 140.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة

يوجد أكثر من 250 تعريف للمؤسسات المصغرة، فمثلا تهتم النقابات بعدد العمال بينما تهتم المؤسسات المصرفية والمالية بقدرة المؤسسات على الوفاء بالتزامات وبأصولها الثابتة.....الخ.

وتعتمد منظمة العمل الدولية في تعريف المؤسسات المصغرة على عدد العمال، والذي يتراوح ما بين 5-49 عاملا، وهذا ما اتفق عليه الخبراء العرب خلال المؤتمر المنعقد ببيروت عام 1968.

ونلخص في الأخير إلى هذا التعريف للمؤسسات المصغرة على أنها كيان اقتصادي، يسمح لكل شخص طبيعي طالب العمل أو مسرح في الاستثمار في إنتاج السلع وتقديم الخدمات بصفة فردية أو اجتماعية ولحساب خاص، إذ يمكن تنشأ من طرف شاب واحد أو مجموعة من الشباب، وهي تمس كافة القطاعات الاقتصادية، ويتحدد نطاقها بعدد العمال أو حجم الاستثمارات، ويجري التركيز على حجم الاستثمارات بحيث لا يتعدى4 ملايين دينار جزائري. [1]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة المصغرة

تمتاز المؤسسات المصغرة بالعديد من الخصائص، والتي تجعلها مخولة لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن أهم الخصائص نذكر ما يلي: [2]

1-صغر حجمها، وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على مرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية الوطنية، وحتى الدولية في ضل العولمة والتفتيح الاقتصادي.

2-الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يجعل تمويلها سهلة وممكنة، خاصة إذا كان أصحاب هذه المؤسسة يمتلكون نصيبا من راس مال بصورة نقدية أو عينية، ويشترط أثناء تأسيس المؤسسة مساهمة شخصية من قبل المستثمر، يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار، الشيء الذي يخفض من الأعباء المالية للبنوك والهيئات التمويلية الأخرى.

---

1 إسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم** ، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور ها في اقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25 ماي 2003، منشورات، مخبر الشركة، واستثمار في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في الاقتصاد الارومغاربي، 2004، ص: 64.

2 ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA، وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004-2005، ص: 47.

3-سرعة الاستجابات لحاجات السوق، وذلك أن لصغر الحجم وضآلة راس مال وقلة التخصص، كلها عوامل تسمح بالتغيير درجة ومستوى النشاط أو الطبيعة، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة مما لو كان عليه الحال في المؤسسات الكبيرة.

4-قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

5-سرعة وسهولة اتخاذ القرارات، نظرا لتمركزه في يد صاحب المشروع والشركاء، وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها، مما يمكن أيضا من استقرار اليد العاملة.

6-حرية اختيار النشاط لصاحب أو أصحاب المشروع، يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراوترقية المبادرات الفردية، وا ٍعطائها الفرصة للإبداع والاختراع.

7-سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات، يفسح المجال امام تحقيق الشغل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها في إنحاء متعددة من العالم.

8-سرعة الاعلام وسهولة انتقال المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات، يمكنها من التكيف والتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: الصعوبات التمويلية للمؤسسات المصغرة

من الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة نذكر ما يلي:[1]

1-**ضعف التمويل الذاتي:** ويعود ذللك الى الضعف الادخار الشخصي، وعدم كفايته للوفاء للحاجيات التمويلية، وتفتقر الى الشرة والثقة المطلوبين للحصول على التمويل الازم، كما ان راس مالها لا يتجاوز 25 من حاجتها للتمويل، مما تضطر اللجوء الى القروض البنكية ذات المخاطر المرتفعة "أسعار الفائدة مرتفعة".

2-**عدم الاهتمام بالتخطيط المالي:** ناتج عن المشاكل اليومية، فان العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الاهمية الكافية، لذى يجب على الاقل، ان تكون خطة مالية مفصلة لمدة سنة، ويتعلق بالحصول على مصادرها مالية.

3-**الاعتماد على القروض وتضخم الاستدانة :** يعتبر من الاخطار الواجب تفاديها، فالإقراض ينتج عنه معدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطر، فالقرض له اجل محدود والاعباء تتطلب عناية من ادارة المؤسسة لمواجهتها المشاكل المالية المتعلقة بالسيولة.

1 محمود صح، **رأس المال وتمويل المشروعات الصغيرة**، البيان للطباعة والنشر، ط2، مصر، 1999، ص: 229 .

4-**ضعف نظام الرقابة والمتابعة :** يعكس الواقع العالمي منح المؤسسات المصغرة في الدولة العربية الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية، مما يعني ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير اختصاص له، فهو ما يمثل اصدار التمويل واندثار بعدم قدرته على سداده حال استحقاقه.

5-**عدم وجود مؤسسات مخصصة في تمويل المؤسسات المصغرة :** ويتزايد في البلدان النامية بسبب اقتصادها للمؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات المصغرة، مما يجعل اصحابها اللجوء الى المربين للاقتراض منهم بأسعار فائدة عالية امام تعسر اللجوء الى البنوك من جهة أخرى، تطبيقها للأحكام العامة في منح القروض دون اخذ خصوصية المشروعات المصغرة بعين الاعتبار.

6-**عدم القدرة على اللجوء الى الاسواق المالية :** بسبب عدم القدرة على طرح الاسهم والسندات في البورصات، فالمستخرجون لا ينجذبون اليها لعدم الاستجابة لمعايير الاستثمار التقليدية " الأمان ، السيولة .....الخ".

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل إلى نتائج مفادها:

– أن للمؤسسات المصغرة أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي، باعتبارها المنطلق الاولي لبعض المشروعات، وذلك من خلال اللجوء الى المصادر الخارجية من بينها الاقتراض من البنوك التجارية التي بدورها تقوم بتمويلها وفقا للمعايير التجارية، وضمن السياسة النقدية.

– تسعى المؤسسات المصغرة الى تحقيق الاهداف الرئيسية المتمثلة اساسا في تحقيق الربحية والسيولة الأزمة وكذا تحقيق الأمان.

– يتوجب على المؤسسات المصغرة لتحقيق اهدافها الرئيسية، تنظيم مواردها، ووظائفها بطريقة فعالة وفقا للعوامل الداخلية والخارجية المختلفة، وهو ما يسمح لها بتحقيق ميزة في ظل الظروف المحيطة المتغيرة باستمرار.

الفصل الثاني

فوصل تسلدا ة لدا ةسارلكنب بيد ل
تيفيرل تيمنتدلا تطلافدا ردب لكنب،
ةليسلاةل اكول

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة المسيلة

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة

المبحث الثاني: دراسة حالة المؤسسات المصغرة لدى بنك الفلاحة التنمية الريفية" لوكالة المسيلة "

المطلب الأول: الإجراءات اللازمة لمنح القروض للمؤسسات المصغرة في كالة المسيلة

المطلب الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض الممنوحة من طرف البنك لوكالة المسيلة

المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات المصغر من طرف الوكالة بالمسيلة

تمهيد:

عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد و القرض.

90-10و كذلك المرسوم الر ئاسي 11-03 المعدل لقانون النقد و القرض و ذلك بقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من أجل منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية و بالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك.

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي و الخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، و ما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات و موظفين..

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أحد مهامه المتمثلة في تمويل المؤسسات المصغرة بالتعرف على أهم:

- الإجراءات اللازمة لمنح القروض للمؤسسات المصغرة.
- خطوات منح ومتابعة القروض.
- طرق تمويلها للمؤسسات المصغرة.

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يبق بمنأى عن الحركية التي شهدها القطاع المصرفي المحلي والعالمي، حيث بدل مسؤولو البنك بدر جهود معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتاضيها ممارسة النشاط المصرفي حسب ما يفرضه المحيط المصرفي في شكله الجديد، لذى سعى البنك الى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله كبنك شامل، بتقديم خدمات مصرفية تلبي حاجيات ورغبات الزبائن.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال هذا المطلب سنتعرف على نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة المسيلة وكذلك تعريفه وأهم مراحل تطوره.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*) من بين البنوك التجارية الجزائرية ، حيث يتخذ شكل شركة ذات اسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم انشاءه بموجب المرسوم رقم82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجريدة الرسمية العدد 11 1982/03/16، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث ورث عن هذا الاخير 140 وكالة براس مال قدره 01 مليار دينار جزائري، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالته 286 وكالة و31مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل، ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات راس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم الى 2200 سهم بقيمة

1000000 دج للسهم الواحد، ليرتفع بعد سنة 2000 الى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك والغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، وتشجيع عملية الادخار بأنواعها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة.

صنفت النشرية المتخصصة في قطاع المال والاعمال "افريكان بانكار" الصادرة في فرنسا وبريطانية، أهم 90 بنكا في منطقة المغرب العربي ، وجاءت خمس مؤسسات مصرفية جزائرية ضمن المراتب العشر الاولى من هذا التصنيف رغم تراجعها من حيث رقم الأعمال ولقد أحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرتبة الثالثة من حيث الاهمية بحصيلة اجمالية سنوية بلغت 11,626 مليار دولار (حفيظ صواليلي 2011).

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ميسرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

1- المرحلة ما بين 1982-1990

هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته الية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل من بنك في تمويل قطاعات محددة، إلا انه لم يكن فعالا وذلك لان أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات طابع عمومي، حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

2-المرحلة ما بين 1991 – 1999

موجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة مع بقائه الشريك ذو الافضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجية

الاعلام الالي متطورة، تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية، وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت ما يلي:

- 1991: تطبيق نظام SWIFT [1] * تسهيل معالجة وتنفيد عمليات التجارة الخارجية
- 1992: وضع برمجيات (LOGICIEL SYBU)[2] ** مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض تسيير عمليات الصندوق تسيير المودعات الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، الى جانب تعميم استخدام الاعلام الالي في كل عمليات التجارة الخارجية خاصة في مجال فتح الاعتمادات المسندية، والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز اكثر من 24 ساعة كما تم ادخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى كل الوكالات .
- 1993 : انهاء عملية ادخال الاعلام الالي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك .
- 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر.
- 1996: إدخال عملية الفحص السلكي (télétraitement) ، فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.
- 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكCIB(Carte Inter bancaire).
- 1999: الرفع من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى حد كبير وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي، اضافة الى رفعه لمستوى مساعدته للقطاع الفلاحي.

3- المرحلة ما بين 2000 – 2006

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن، وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

1 نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات، انشئت في عام 1973، وقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك، والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف

2 شبكة معلوماتية خاصة ببنك bard، تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة، (système bancaire universel).

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد و استجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات، يتمحور اساسا حول عصرنة البنك وتحسين ادائه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة الى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي.

ثالثا: التعريف بوكالة بدر المسيلة

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983م، مع فرعين اخرين في عين الملح وحمام الضلعة الذين بدأ العمل بهما سنتي 1984م و1988م، هذه المنطقة التي تميزت بسهلها الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الاول، وتهدف وكالة المسيلة بالنهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقةإ لى تلبية حاجات الجمهور وا عطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الاداري والذي يقع في وسط المدينة، وتشغل هذه الوكالة 46 عاملا تعتمد على خبراتهم، والملاحظ حاليا أنها تعتمد على توظيف عمال جدد ذوي الشهادات العليا، وترتكز سياستها بصفة خاصة والبنك بصفة عامة على تكوين وتدريب العمال المستعينين على ذلك بمعيار الخبرة والأقدمية، وقد تم تطبيق وتنفيذ سياسة البنك الجالس في الوكالة سنة 2003.

تعمل وكالة المسيلة تحت سلطة، إشراف ورقابة المديرية الجهوية للاستغلال بالمسيلة، هذا بالإضافة إلى أربع وكالات مصرفية اخرى للاستغلال، وكالة سيدي عيسى وكالة بوسعادة، وكالة عين الملح، وكالة حمام الضلعة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، و هذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

- **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، و يتخذ القرارات الصائبة و يسهر على تنفيذها،و هو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

- **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير و العمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR و وسائله و أعماله سيرا عاديا.
- **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد و الصادر للبنك و من البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق و إرسال الفاكسات و استقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال و العملاء و المدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر، و وارد.
- **وظيفة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية.
- **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) و العميل، و يتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية و الثاني خاص بالعملة الأجنبية .
- **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية و الوكالات الفرعية و الشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير و التجهيز.
- **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض و بعد الدراسة الكاملة و الشاملة و الدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها و أشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة و المركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.
- **وظيفة الاستشارة القانونية و المنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك و هي المكلفة بالمنازعات القضائية، و هي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية و الإدارية و الأمنية.
- تقديم التوجيهات، و الاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية و المعنوية و تسيير حساباته.

- تصفية الشركات و توقيع و متابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي و الرهن العقاري باسم و لحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة و إيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الإشراف على دراسة و قسمة التركات.
- تبليغ الاعتذارات عن طريق المحضر القضائي.

– **وظيفة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ و تقوم بتحويل النشاطات الفلاحية و التجارية (فتح حسابات و اكتتاب سندات و إيداع مبالغ مالية).

– **وظيفة المراقبة و الميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون و المراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، و خيبمسيرة من طرف المدير ية العامة و هي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض و الأجور و الاعتمادات. و العمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال و تقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية و الوكالات الفرعية.

والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr لوكالة المسيلة:

شكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

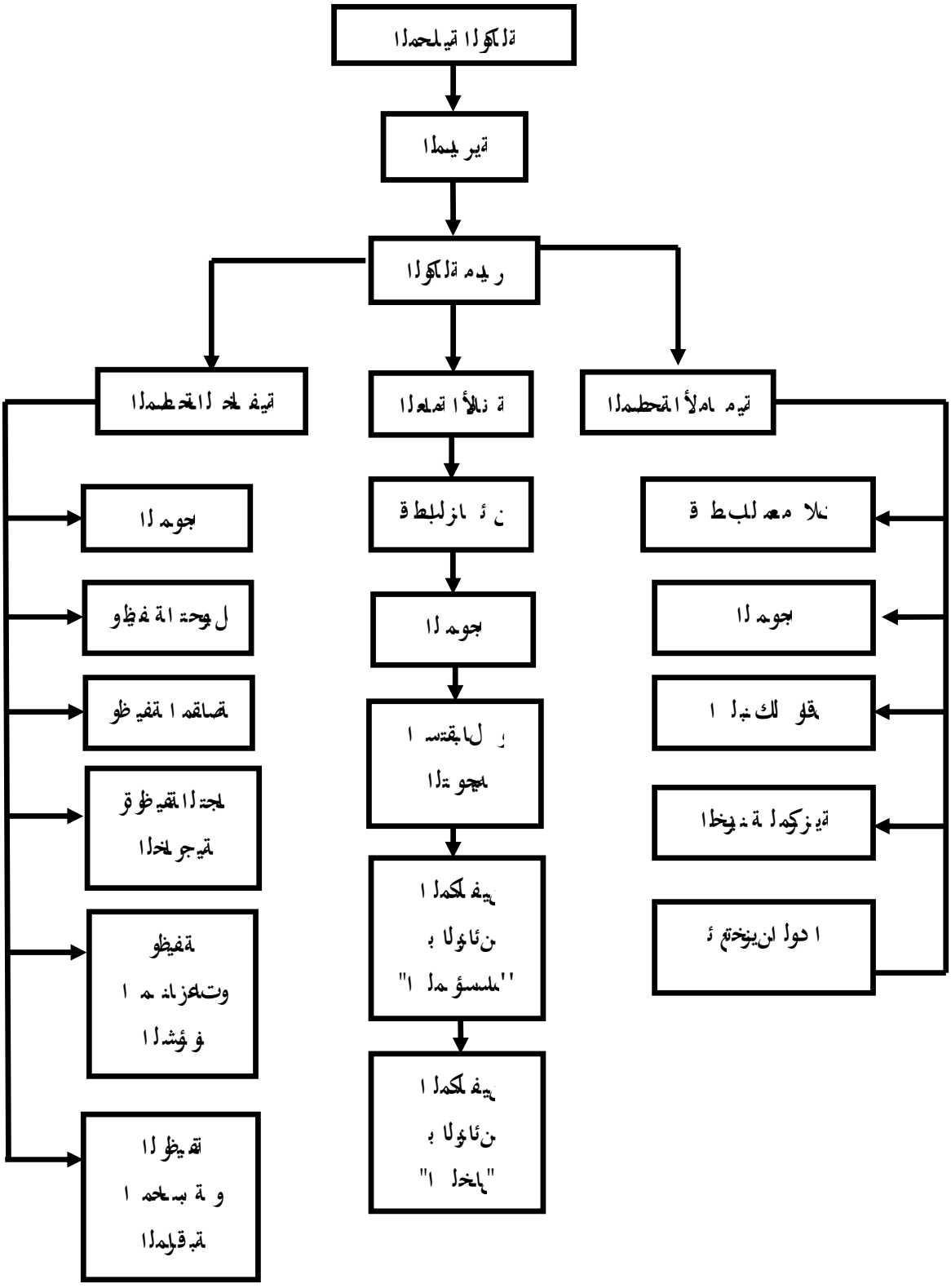

المصدر: معلومات وكالة بدر المسيلة

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك كما يلي:

1- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2- تحسين العلاقات مع الزبائن.

3- تحسين نوعية الخدمات.

4- الحصول على اكبر حصة من السوق.

5- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

6-رفع حجم الموارد بأقل تكلفة.

7-توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

8-التسيير الصارم لخزينة البدر بالدينار والعملة الصعبة.

المبحث الثاني: دراسة حالة المؤسسات المصغرة لدى بنك الفلاحة التنمية الريفية" لوكالة المسيلة "

لإسقاط الجانب النظري على التطبيقي قصد فهم الموضوع بشكل جيد ارتأينا أن يكون بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة 904- على دراستنا الميدانية،

المطلب الأول : الإجراءات الازمة لمنح القروض للمؤسسات المصغرة

تسعى وكالة المسيلة 904 كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتبارها جزء منه و تضم حاليا عدة عمال التي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): يوضح عدد العمال في كل وكالة

رقم الوكالة	تاريخ الإنشاء	عدد العمال	عدد الإطارات	المجموع
01	03	02	08	13
02	21	03	11	35
03	02	05	12	19
03	03	01	07	11
04	04	04	05	13
المجموع	33	15	43	91

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة 904.

ومن هنا سننطلق إلى أهم الإجراءات الازمة لمنح القروض للمؤسسات المصغرة :

أولا: المكلفين بالقروض و منح القروض

1- هيكلة المكلفين بالقروض

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك و ذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، و كذا تشجيع القطاعات الحيوية و مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض و لا سيما المادة 144 منه و التي تنص على "أن الوظيفة الأساسية للبنوك، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور و منح القروض" و لأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيا

تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض.

الشكل رقم (02) : هيكل المكلفين بالقروض

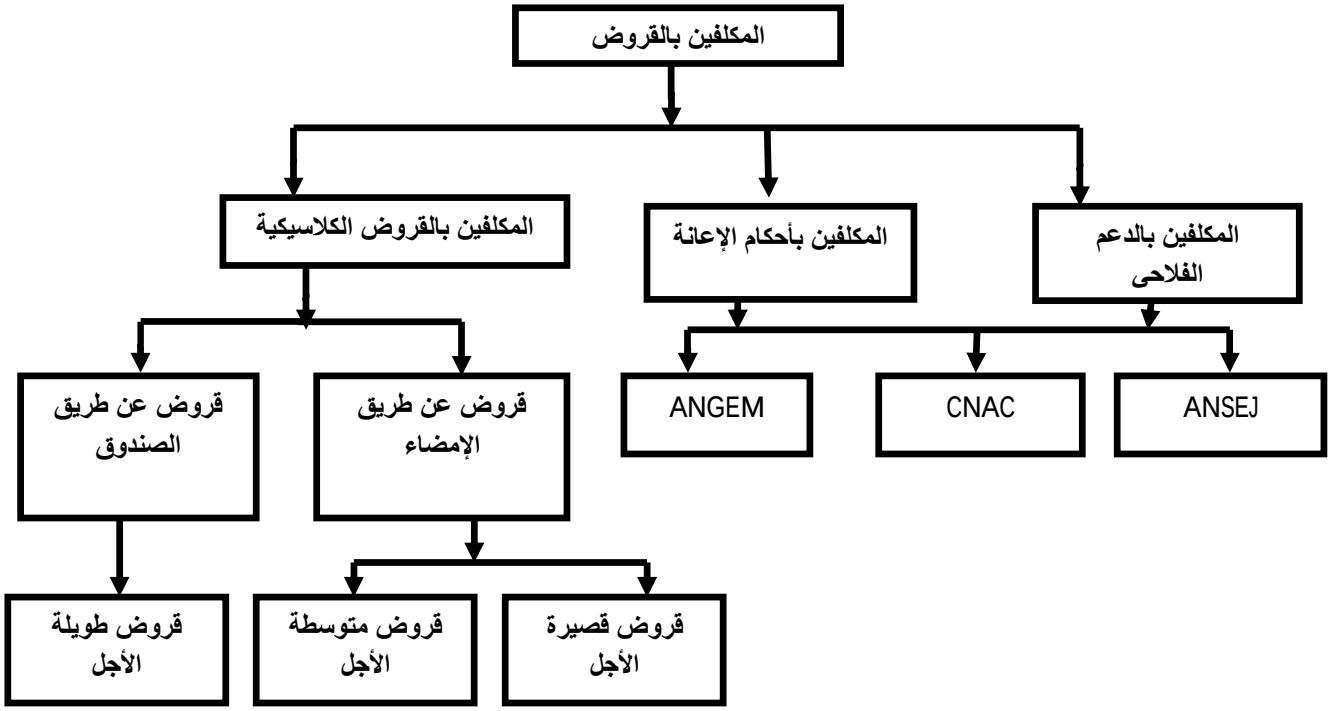

المصدر: **معلومات وكالة بدر المسيلة**

ثانيا: القروض التي تمنحها الوكالة

تلجأ المؤسسات للاقتراض من البنوك بصفة عامة و من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، و تصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

1-**قروض الاستغلال:** إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة و هي تتعلق بالتموين بالإنتاج، و توزيع الخدمات و الخبرات

2-**قروض الاستثمار:** يمول القروض المتوسطة و طويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، و تخضع عامة المشاريع الصناعية و السياحية لاستثمار طويل الأجل، في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.

3-القروض الخارجية : قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير و استيراد) لذا تلجأ إلى القروض الخارجية.

المطلب الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض الممنوحة من طرف البنك

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة و طويلة الأمد، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، و حتى الاجتماعية، و تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

أولا: مرحلة الاستقبال: حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1-**استلام الملف:** حيث يتكون الملف مما يلي:

- إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:
  - طلب خطي
  - نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)
  - وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية
  - شهادة عمل أو شهادة أخرى
  - دراسة تقنية و اقتصادية للمشروع
- أما إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:
  - طلب خطي
  - نسخة من السجل التجاري مصادق عليها

- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- نسخة للإدارة العامة.

2-التحقق من جميع الأوراق و المعلومات اللازمة لملف القرض

3-تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

الشكل رقم (03): تصنيف القروض المصرفية

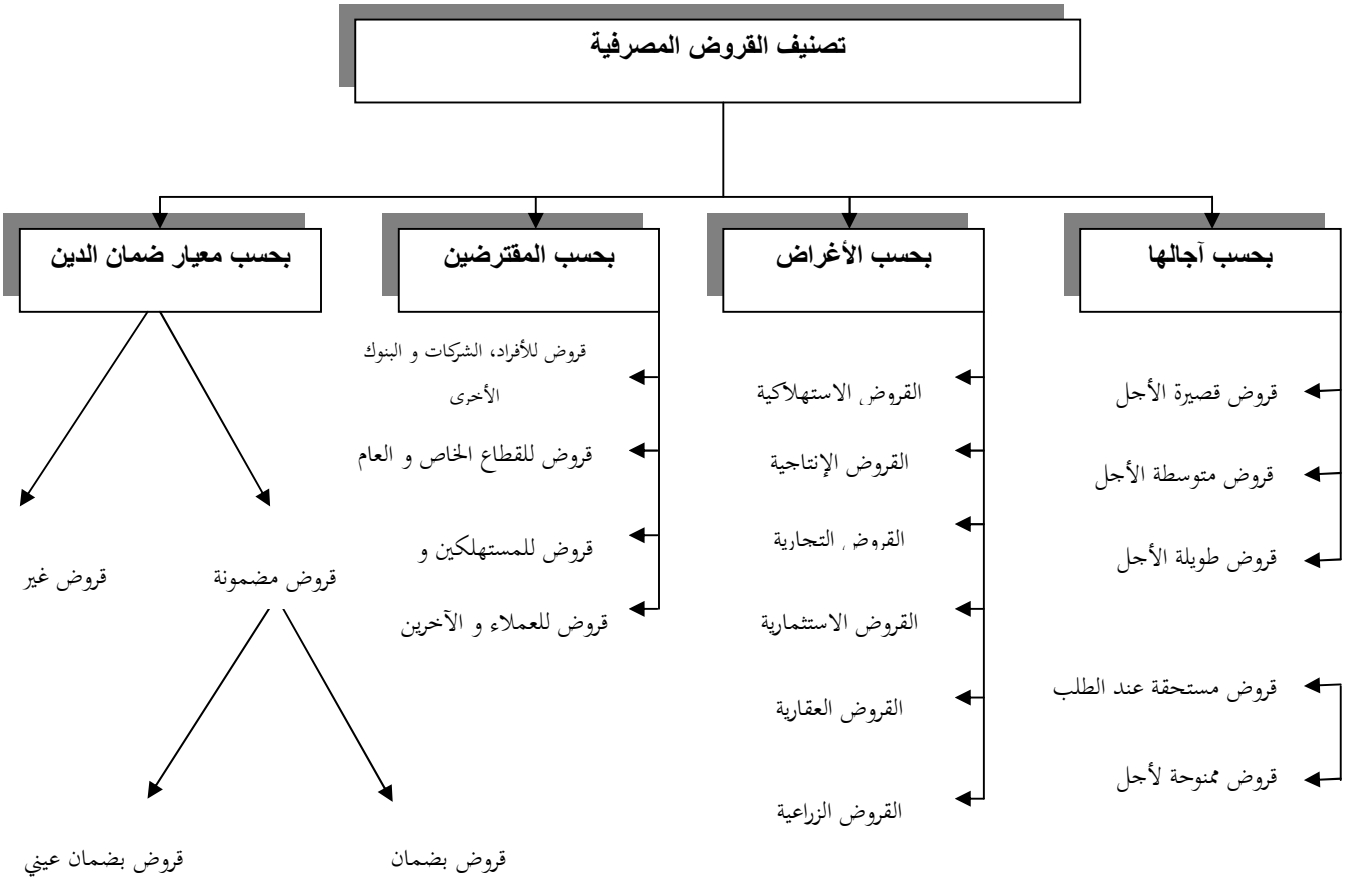

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة

المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات المصغر من طرف الوكالة

تتم عملية تمويل المؤسسات المصغرة باتباع المراحل التالية:

أولا :مرحلة الدراسة: بهدف دراسة وضعية المؤسسة و تكون وفقا لما يلي:

1-**قائمة مكونة من فقرات:** لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...) أنظر الملاحق من (02-11)

2-**دراسة تحليلية:** عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...).

3-**تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون و ملفه**

4-تحد**يد قيمة القرض:** أنظر الملحق رقم (12)

ثانيا: مرحلة اتخاذ القرار

1- في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.

2- في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل و هي:

3- الضمانات: رهن حاضر، أو رهن غير حاضر.

4- الفاتورة.

5- العتاد.

6- نسبة تمويل البنك: النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، و تتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%

و ملخص جدول رقم (02): يمثل فوائد التأجيل

نايبلا ا	1	2	3	¾
لجأ ة لدئ لو ف (1-)	2524	2524	2524	
لجأ ة لدئ لو ف (0)		10095	10095	10095
ت اكلاهسلا اع وجد م	2524	12619	12619	10095

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904

7-المعلومات الخاصة بسير عملية الإقراض

ثالثا: دراسة حالة المشروع: بعد أن تمت معرفة عملية القروض و الشروط الواجب توفرها في الملف، سنتطرق إلى دراسة حالة المشروع.

1-البطاقة الفنية للمشروع

- المستفيد: .....
- الشكل القانوني.....
- رأس مال الشركة.....
- طبيعة النشاط.....
- النشاط: .....
- عدد الشركاء: .....
- تاريخ طلب القرض.....
- تاريخ الموافقة على القرض:.....
- مانح القرض.....
- طبيعة القرض.....
- الضمانات: .....

1-**إنتاج المؤسسة:**

2-**موقع المشروع:**

3-**برنامج إنجاز المشروع:** حسب الدراسة التقنية و الاقتصادية للمستثمر

4-**تقديم وضعية المشروع:**

- **نشأة المؤسسة**
- **آلات الإنتاج**

5-**أهمية المشروع:**

- المشروع سيلبي طلبات متزايدة في السوق الوطني مع برنامج، تلبية الطلبات المحلية و الوطنية و حتى التصدير للخارج، يوفر مناصب عمل

رابعا: تقييم المشروع

1-**الدراسة الاقتصادية للمشروع:** من خلال القيام ب:

- **تحليل المنتج و السوق**
- **تحليل الطلب**
- **تحليل العرض**

خامسا: الدراسة التقنية:

1-**القدرة الإنتاجية:** بعد الدراسة التقنية و الاقتصادية للأموال تم تقدير الإنتاج السنوي كالتالي:

الجدول رقم (03): الإنتاج السنوي التقديري

نايبلا _ تاوسلا ا	1	2	3	4
ي ريفة ة ا يو نس اج ا تلإ ا	%74	%82	%91	%100

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية _وكالة المسيلة 904_

سادسا: الهيكل المالي للاستمارات:

1- **محتوى الاستثمارات:** كأرض، مباني للإنتاج

- معدات الإنتاج و تظهر في الجدول04 التالي:

لدعم ات	لقيمة ا (و رولأ ا)
1-وحدة الغلفنة	700000
2- مجموعة مواد مشعة و آلات المعالجة	300000
3-سلسلة العوارض	960000
4-وحدة أسلاك	300000
5-سلسلة تصنيع الشبكة	1000000
6-مجموعة الهيكل المعدني	234000
مصاريف نقل	40000
مجموع الاستثمارات	3534000

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

من خلال الجدول تم تحديد تكاليف المعدات ب318060 دج في بداية الطلب، بالإضافة إلى تكاليف خاصة ب: تركيب معدات الإنتاج، معدات المكتب، حقوق الجمارك.

2-**الهيكل المالي:**

جدول رقم (05): الهيكل المالي

تي لمدا ا ر لهما	لقيمة ا	سنا لقب
1 المستفيدين	-	%40
• مساهمة عينية	120000	
• مساهمة قيمية	190624	
2 البنك	465936	%60
امو ع	776560	%100

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

من خلال الجدول اتضح انه قيمة مجموع الموارد المالية بلغ 776560 بنسبة 100%

سابعا: تحليل و تقييم المشروع

1-تحليل المدخول قبل التمويل

جدول رقم (06): الميزانية التقديرية المالية للمشروع الوحدة: كيلو دج

تاوسلا ا	1	2	3	
الأصول				
الأصول الثابتة	723873	1070708	1373776	1650727
قيم الاستغلال (VE)	1057730	844271	1179078	1634084
قيم القابلة للاستغلال (VRE)	1984031	2625469	2288188	2109659
قيم خارج الاستغلال(VRHE)	470836	343518	430478	512232
قيم قابلة للتحصيل(VD)	1233628	1895871	1568917	1936620
مجموع الأصول المتداولة(AC)	4746225	5709129	5466661	6192595
مجموع الأصول	5475098	6779837	6840437	7843322
الخصوم				
الأموال الخاصة(FP) ديون طويلة و قصيرة الأجل(DLMT)	2278138 176535	3189987 86253	3353548 124781	3885598 256901
الأموال الدائمة(CP)	2454673	3276240	3478329	4142499
ديون الاستغلال	1401113	1484347	1627621	1542356
ديون خارج الاستغلال	1619312	1019250	1734487	1964810
ديون قصيرة الأجل	3020425	3503597	3362108	3700823
مجموع الخصوم	5475098	6779837	6840437	7843322

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد احتياج رأس المال العامل(BFR):**

يتم تحديد احتياج رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية التقديرية للسنة الأولى، الوحدة كيلو دج

جدول رقم (07): تغير احتياج رأس المال العامل الوحدة: كيلو دج

نايبلا ا	1-	0	1	2	3	4	5
لمالأ ا مقر			914050	1014455	1121900	1237090	1237090
ل لمالا أ ايعا لمعلا ا			30775	34155	37773	41651	41651
غتاجا يحي فر ي لم ا لال ا لاسأر		30775	3380	3618	3878	0	

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- تحديد نسب السيولة

جدول رقم (08): نسب السيولة

النسب	طريقة الحساب	1	2	3	—
نسبة السيولة العامة	(VD+VR+VE) DCT/	1.57	1.63	1.62	1.67
نسبة السيولة المنخفضة	DCT/(VR+VD)	1.22	1.39	1.28	1.23
نسبة السيولة الحالية	DCT/VD	0.41	0.54	0.47	0.52

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904

- تحديد دفعات الاستثمار: الوحدة كيلو دج

جدول رقم (09): دفعات الاستثمار

نايبلا	غلجملا	1-	0	1	2	3
مصاريف إعدادية	588	588	-	-	-	-
الأراضي	12000	12000	-	-	-	-
المباني	177500	133125	44375	-	-	-
معدات إنتاج	310860	-	310860	-	-	-
معدات نقل	31440	-	31440	-	-	-
معدات مكتب	1625	-	1625	-	-	-
التركيب	6181	-	6181	-	-	-
حقوق الجمارك	79515	-	79515	-	-	-
التغير في إحتياج رأس المال العامل	41651	-	30775	3380	3618	3878
مجموع الاستثمارات موضحا تغير في احتياج رأس المال العامل	77650	-	511971	3380	3618	3878

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- تحديد دفعات الإهتلاك الوحدة كيلو دج

جدول رقم (10): دفعات الإهتلاك

البيان	المبلغ	المدة	1	2	3	4	5	6	7	8	لموع
مصاريف اعدادية	588	3 س	196	196	196	-	-	-	-	-	588
المباني	177540	20 سنة	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	71000
معدات الإنتاج	318060	10 س	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	318060
معدات المكتب	1625	5 س	325	325	325	325	325				1625
معدات نقل	31440	5 س	6288	6288	6288	6288	6288				31440
التركيب	6181	10 س	618	618	618	618	618	618	618	618	4944
حقوق الجمارك	79515	10 س	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	63806
أقساط الاهتلاك			56059	56059	56059	55863	55863	49250	49250	49250	427653

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- تحديد القيمة المتبقية للاستثمار (VRI)

VRI = مجموع الاستثمار – احتياج رأس المال العامل – مجموع أقساط الإهتلاك

VRI = 307256

جدول رقم (11): جدول حسابات النتائج الوحدة كيلو دج

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	914050	1014455	1121900	1237090	1237090	1237090	1237090	1237090
مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف المستخدمين	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
ضرائب و رسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
نتيجة الاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715
مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
أقساط الاهتلاك	56059	56059	56059	55863	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	87045	108206	130850	155322	155322	161935	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	26113	32462	39255	46697	48580	48580	48580	48580
النتيجة الصافية	60932	75744	91595	108725	108725	113355	113355	113355
القدرة على التمويل الذاتي	116991	131803	147654	164588	164588	162605	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

جدول رقم (12): جدول الاستخدامات و الموارد الوحدة كيلو دج

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الموارد القدرة على التمويل الذاتي القيمة المتبقية للاستثمار التغير في احتياج رأس المال العامل			116991	131803	147654	164588	162605	162605	162605	162605 307356 41651
مجموع الموارد			116991	131803	147654	164588	1622605	162605	162605	511512
الاستخدامات الاستثمار المبدئي التغير في احتياج رأس المال العامل	253713	481196 30775	3380	3618	3878					
مجموع الاستخدامات	253713	511971	3380	3618	3878					
تدفقات الخزينة	253713	511971	113611	128185	143776	164588	162605	162605	162605	511512
التدفقات المتراكمة للخزينة	253713	-511971	652073	523888	380112	215524	52919-	162605	272291	783803

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **فترة الاسترداد للمشروع:**

فترة الاسترداد = 5 سنوات و 4 أشهر

فترة الاسترداد الحالية: 7 سنوات و شهر

صافي القيمة الحالية: VAN حيث (i=8%)

VAN= 231157 كيلو دج

- **مؤشر الربحية: IP=1,33**
- **معدل العائد الداخلي:TRI= 14%**

ü تحليل المدخول بعد التمويل

النسبة المطبقة من طرف البنك هي 6.5% حيث يدفع ما قيمته 25% الأولى مستفيد من قبل البنك في المرحلة الأولى و يتم إتمام المبلغ في السنة الثانية

جدول رقم (13): يمثل المبلغ المدفوع السنوي الوحدة كيلو دج

نايبلا	-1	0	1	2	3	4	5	6
لاخدلا يجلا	116484	465936	465936	388280	310624	232968	155312	77656
لاخدلا يسدلأا	7571		77656	77656	77656	77656	77656	77656
مدئاوفلا	7571	30286	30286	25238	20190	15145	10095	5048
غلبملا عوفدملا يوسنلا	7571	30286	107942	102894	97846	92801	87751	82704

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

جدول رقم (14): يمثل فوائد التأجيل

نايبلا	1	2	3	¾
يجأتلا مدئاوف (1-)	2524	2524	2524	
يجأتلا مدئاوف (0)		10095	10095	10095
ناكلاتلا اعوجرم	2524	12619	12619	10095

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد قيمة الاستثمار الجديد**

جدول رقم (15) قيمة الاستثمار الجديد

نايبلا	-1	0	1	2	3
يئدبملا لمتسلا	253713	481196			
جايتحاي فرغتلا لامساأر		30775	3380	3618	3878
لجأتلا مدئاوف	7571	30286			
تارلمتسلا اعوجرم	261284	542257	3380	3618	3878

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

جدول رقم (16) يمثل جدول حسابات النتائج التقديري

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	914050	1014455	1121900	1237090	1237090	1237090	1237090	1237090
مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف المستخدمين	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
ضرائب و رسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
الناتج الخام للاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715
مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
مصاريف مالية	30286	25238	20190	15145	10095	5048		
أقساط الاهتلاك	58582	68678	68679	65959	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	54236	75349	98040	1385	145227	156887	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	16271	21105	29412	39025	43568	47066	48580	48580
النتيجة الصافية	37965	49244	68628	91160	101059	109821	113355	113355
القدرة على التمويل الذاتي	96547	119222	137307	157019	157522	159071	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904

جدول رقم (17) يمثل الموارد و الاستخدامات الجديد

نايبلا	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
دراوملا										
يلاحقلا يتالذلا ومتلا			96547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	162605
لقيقبتلا لقيقلا رامثتسلا										307256
لجوتسلا سرع لمعلا لمعلا										41651
لقهاملا غلبم	144800	192805								
ضوبقلا غلبم	116484	349452								
دراوملا عومجم	261284	542257	96547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	511512
تامالملختلا										
يلصلا رصتقلا	253713	481196								
غتلي فرعي رجايتلا مدختسملا		30775	3380	3618	3878					
لجأتلا لدئاولا فلتخم	7571	30286								
يساسألا غلبملا رجحرتسملا			77656	77656	77656	77656	77656	77656		
عومجم تامالملختلا	261284	542257	81274	81534	77656	77656	77656	77656		
ةيزكرملا قفدتلا	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	81415	162605	511512
مكارتشلا اقفدتلا	0	0	15511	52159	107938	187295	267161	348576	511181	1022693

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

تحديد المدخول الرأسمالي

- **تحديد خزينة المستفيد**

خزينة المستفيد= تدفقات الخزينة + العوائد + مبلغ المساهمة

و يتم إيضاح ذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (18) يمثل مبلغ الخزينة المتراكم للمستفيد

نايبلا ا	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
غلبم قهسلسم لا	144800	192805								
مدا وعلا				0	0	0	0	0	0	0
ق فد ة تد يزخلا	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	51415	162605	511512
ة يزخ لميفة ستعملا	144800	192805	15511	36648	55773	79363	79866	81415	162605	511512
غلبم تد يزخلا حكارهـ لا	144800	337605	322094	285446	229673	150310	70444	10971	173576	68508

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

ü حساب النسب التالية:

- حساب فترة استرداد الأموال الخاصة

DRFP= 5 سنوات و 10 أشهر

حساب صافي القيمة الحالية للأموال الخاصة:

$$VANFP = \sum \frac{P_P + T_P + K_P}{(1+i)^P}$$

حيث أن:

العوائد:P_P

الخزينة السنوية:T_P

مبلغ المساهمة:K_P

$VANFP = 225436$ كيلو دينار جزائري (i=8%)

- **حساب معدل العائد الداخلي للأموال الخاصة:**

$VANFP = 0$

$TRFP = 18\%$

ü تحليل مدخول المقترض:

TRIE= (نسبة الاقتراض الخام) (1–نسبة الضرائب على أرباح الشركات)

حيث أن نسبة الضرائب على أرباح الشركات = 30%

TRIE= 4.5%

بما أن TRI= 14% و TRIE= 4.5% تعني أن نسبة مدخول المشروع يفوق نسبة الفوائد المدفوعة بفارق 9.5%

و بما أن النتيجة موجبة VAN> TRI و $VANFP$ > TRFP نستنتج أن القرض الممنوح لا يؤثر على ربحية المشروع و بالتالي يعمل على زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

و بعد دراسة المفصلة للمشروع حضي المشروع بالقبول.

بعد معرفة البطاقة الفنية للمشروع الممول للمؤسسات المصغرة ، لاحظنا من خلال الجداول السابقة لابد من القيام ببعض الدراسات من بينها:

أولا: القيام بدراسة تقنية من خلال معرفة القدرة الانتاجية كما هو مبين في الجدول رقم (03).

ثانيا: معرفة الهيكل المالي الاستثمارات بدراسة محتوى الاستثمارات وذلك من خلال الجدولين رقم (04) و(05).

ثالثا: القيام بتحليل وتقييم الشروع ب:

1- تحليل المدخول قبل التمويل انطلاقا من الجدول رقم (06) وذلك ب:

- تغير احتياج رأس المال العامل جدول رقم (07).
- تحديد نسبة السيولة جدول رقم (08).
- تحديد دفعات الاستثمار جدول رقم (09).
- تحديد دفعات الإهتلاك جدول رقم (10).
- تحديد القيمة المتبقية لاستثمار جدول رقم (11).
- بالتالي نتحصل على مجموع الاستخدامات والموارد كما هو موضح في الجدول رقم (12).

2-تحليل المدخول بعد التمويل ب:

- تحديد المبلغ المدفوع السنوي كما هو مبين في الجدول رقم (13).
- تحديد فوائد التأجيل جدول رقم (14).
- تحديد قيمة الاستثمار جدول رقم (15).
- وفي الأخير م خلال جدول النتائج التقديري في الجدول رقم (16) نتحصل على جدول الموارد والاستخدامات جديد الموضح في الجدول رقم (17).

3-تحديد المدخول الرأسمالي بتحديد خزينة المستفيد كما هو موضح في الجدول رقم (18).

رابا: حساب النسب التالية:

- فترة استرداد الأموال الخاصة.

- صافي القيمة الحالية للأموال الخاصة.
- نسبة الضرائب على الأرباح.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة المسيلة 904 بصفة عامة و بصفة خاصة على المكلفين بالقروض و التسهيلات التي تمنحها للمستفيدين، و من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها و المتمثلة في دراسة حالة تمويل المؤسسة ، و بعد المرور على الخطوات التي يمر بها ملف القرض من طرف البنك وصولا إلى خلاصة الدراسة التي كانت نتيجتها إيجابية و كان رد البنك بالقبول.

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون" صدق الله العظيم"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار أرجوا من الله أن يمد في عمره

والدي الغالي وتوأم روحه رحمه الله دادا شريف

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة و سر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي الوالدتين العزيزتين

إلى من أرى في عينيه التفاؤل و المحبة و في ابتسامته السعادة أخي العزيز بادي.

إلى كل من عماتي وأعمامي، وأخوالي وخلاتي وأبنائهم

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد إلى شموع تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب قوة و محبة لا حدود لها

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

أخواتي: احمد، صالح،عبد القادر، علي، بلقاسم، كمال، ربيح، ، ساعد، نور الدين، وكال، مادو، يوسف، إبراهيم، رمزي، عبدالنور، شريف، عميمر،خيرو، عبد الله، محمد، عبدو، ادم

وإلى اخواتي سعدية، سعيدة، رحمة، ربيعة، مسعودة، زهرة، زوبيدة، بختة، فاطيمة، نصرية، روبي، حفيظة، نونو، زوزو، سعيدة، فتيحة، صبرينة، خولة، رانيا،منار، عفاف، بسمة، سلمى، مروى، ، هديل، منال، هبة، اية، سوسو، وئام،

وإلى أنسابي محمد طيب عمر بقداد سعيد صحراوي مصطفى، صالح، فتحي

إلى أعز من رافقت وأطيب من عرفت، إلى كل من رافقني في المشوار الدراسي، حنان بولال، فتيحة عبد الاوي،خديجة جربوعي،هاجر بركاني،نعيمة باوني، خديجةشلالي، جميلةفلاح،مدانينجاة، خديجةكمال،زيتونيهجيرة، فاطنة فرزولي، ربيحة فرزولي، عيدة بودراف، صليحة فلاح، نعيمة عبدالصمد، بن العيطر جنة، عبدالصمد سعدية، قصري حسينة، سليمة قصري، بن ناصر باي ننوسة، نورة عيجولي، فتيحة بوخاتم، رحمة عبد الاوي، حسينة شلالي، توميات، شبيشب حورية، مخلوفي فضيلة

إلى الأستاذ المشرف على مذكرة تخرجي طيبي حمزة إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم إلى من معهم سعدت و كانوا معي على طريق النجاح و الخير طلبة قسم علوم الاقتصادية، وإلى عمال مكتبة الإحسان، و إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

هجيرة

يهفا الولجاو أشكال

رقم	العنوان	الصفة
	أشكال	
01	يمثل الهيكل التنظيمي لوكا المسير	23
02	يمثل هيكل المكلفين لقروض	25
23	تصنيف القروض المصرفة	27
	الجداول	
01	يوضح مدد العمال في كل وكا	24
02	يمثل فوائد التّجل	28
03	يمثل الإنتاج السنوي التقدري	29
04	معدلات معدات الإنتاج	29
05	يمثل الهيكل المالي	30
06	يمثل الميزانية التقدرية المالية لمشروع	30
07	يمثل تغير احياج رّس المال العامل	31
08	يمثل سب السيو	31
09	يمثل دفعات سر	31
10	يمثل دفعات الإهتلاك	32
11	يمثل دول حسات النتائج	32
12	يمثل دول ستدامات و الموارد	33
13	يمثل المبلغ المدفوع السنوي	34
14	يمثل فوائد التّجل	34
15	يمثل قيمة سر الجديد	34
16	يمثل دول حسات النتائج التقدري	35
17	يمثل الموارد و ستدامات الجديد	35
18	يمثل ملغ الخزينة المتراكم لمستفد	37

خاتمة

يعتبر موضوع تمويل المؤسسات المصغرة ونماذج دراستها من المواضيع التي جذبت اهتمام الكثير من الباحثين، وللوصول إلى التنمية الشاملة للمجتمع، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالمؤسسات المصغرة لما لها من منافع مؤكدة مع ما تعانيه من صعوبات في الحصول على التمويل لذا يجب الاهتمام بتطوير هذا النوع من المشاريع، وذلك لأثرها الإيجابي في عملية التنمية الاقتصادية، ومن العوامل التي ساعدت على خلقها ونموها نذكر مساهمة البنوك التجارية في منح القروض لتمويلها وتوجيه استثماراتها نحو المجالات ذات القيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق تم دراسة الشروط التي تفرضها البنوك لمنح الائتمان بالنسبة للمؤسسات المصغرة، وبالاعتبار البنك هو الوسيط الذي يضمن الدور المزدوج المتمثل في جمع أموال المودعين ثم توزيعها على شكل قروض مع المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على السيولة المستمرة .

هذا التوازن يصعب توفيره نظر لوجود خطر عدم التسديد لصاحب المؤسسة المصغرة، إذا يترتب عن هذه الحقيقة الهامة ضرورة حرص البنك على ضمانات على القروض التي تمنحها لصاحب المؤسسة المصغرة.

أولا: النتائج

من خلال دراستنا أمكننا التوصل إلى صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: بالرغم من أنه لا توجد قروض مصرفية موجهة خصيصا لتمويل احتياجات المؤسسات المصغرة إلا أن تكييف تلك الصيغ التمويلية مع الاجتياحات التمويلية لتلك المؤسسات كفيلة بجعلها مناسبة الاحتياجات لتلك المؤسسات، خاصة إذا تم مراعاة جانبي التكلفة والوقت عند منح القروض على مختلف أشكالها.

- **الفرضية الثانية:** هناك مركزية كبيرة في اتخاذ قرارات منح القروض لتمويل المؤسسات المصغرة على مستوى البنوك التجارية، ناهيك عن التعقيد المتعلق لإجراءات الحصول على القروض الذي يتطلب تقديم العديد من الوثائق والموافقات الإدارية الشيء الذي يجعل من عملية الحصول الموافقة بمنح القرض يتطلب مدة زمنية طويلة.
- **الفرضية الثالثة:** صعوبة تمويل المشاريع المصغرة من طرف البنوك التجارية، وذلك نتيجة لطبيعة نشاطها والعراقيل التي تواجهها ونقص الثقة فيها.

- **الفرضية الرابعة:** إن أغلب المؤسسات المصغرة تأخذ شكل المؤسسة الفردية، وهو أنسب شكل يتلاءم وخصوصيتها المالية التسييرية.
- **الفرضية الخامسة:** إن مساهمة المؤسسات المصغرة في اقتصاديات البلدان المتقدمة أو النامية سواء من حيث توفير مناصب الشغل، أو زيادة الصادرات، أو الزيادة في حجم المنتوج الداخلي الخام وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي على جميع المستويات، إذن فالمؤسسات المصغرة هي الأداة الفاعلة لنهوض باقتصاديات البلدان وتحقيق تنمية شاملة.
- **الفرضية السادسة:** إن علاقة البنك بالمؤسسات المصغرة أثر كبيرا في حل إشكالية تمويل هاته المؤسسات، فكلما كانت هذه العلاقة مرنة أدت أرقى مستوى من التعامل وا ٍمكانية تحولها من علاقة دائنية إلى علاقة شراكة .

ثانيا: التوصيات و الاقتراحات

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا أن نقترح بعض التوصيات من بينها:

– إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات المصغرة تقدم مزايا وخدمات ذات مستوى عالي وصيغ تمويلية مستحدثة ومنظمة

– ضرورة انطلاق برنامج تأهيل المؤسسات المصغرة وتنفيذ مهام الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

– التعاون فيما بين الحكومات والمشروعات المصغرة بوضع برامج متكاملة لتمويل هذه المشروعات بأفضل التقنيات

– العمل على تطوير المؤسسات المصغرة بتوفير وسائل التكنولوجيا والإعلام الحديثة خاصة في القطاع الصناعي

– نشر مبادئ التواصل والتشاور فيما بين البنوك والمؤسسات المصغرة، للوصول إلى أحسن طريقة لتمويل وتحقيق بعد اقتصادي إيجابي

افاق البحث

في نهاية البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إتمام هذه الدراسة وساهمنا ولو بجزء قليل في تسليط الضوء على جانب من الجوانب المهمة ذات العلاقة المباشر بالمؤسسة المصغرة، وأن نكون قد فتحنا مجالات ومواضيع أخرى للنقاش والدراسة، والتي يمكن مباشرتها من طرف زملائنا الطلبة مستقبلا ومنها نقترح التالي:

- تكييف سياسة التمويل البنكي مع احتياجات المؤسسات المصغرة .
- أساليب التمويل الحديثة كأداة لتمويل قطاع المؤسسات المصغرة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
2. حمز محمود الزبيدي،**إدارة المصارف**، مؤسسة الوراق، عمان، ط 1، 2000.
3. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005 .
5. عبدالحق بوعتروس،**الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، تطبيقات)**، دار البعث والنشر ،جامعة قسنطينة، منتوري، 2000.
6. محمد إبراهيم، **تقنيات البنوك التجارية في منح القروض**، جامعة الجزائر ، 2002.
7. محمود صح، **رأس المال وتمويل المشروعات الصغيرة**، البيان للطباعة والنشر، ط2، مصر، 1999.
8. مصطفى رشدي شيخة،**الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 1998.
9. منير إبراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية**، المكتتب العربي الحديث، الإسكندرية ، ط3، 1996.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. العافي إيمان،**البنوكالتجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص بنوك،والتمويل، جامعة قسنطينة ،2006.
2. ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004-2005.

ثالثا: المقالات

1. اسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في دول العالم** ، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في اقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف،25 ماي 2003، منشورات، مخبر الشركة، واستثمار في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في الاقتصاد الارومغاربي، 2004.